رياسة مجلس الوزراء

مذكرة تاريخية

عن

مصر والسودان والملحقات

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٤٧

مصر والسودان

محمد على والسودان :

بعد ما استتب الأمر للمغفور له محمد على باشا الكبير فى مصر وجه نظره إلى تأمين الارتباط بين شطرى وادى النيل وبسط أسباب العمران والأمن والنظام فى السودان ، فمن سنة ١٨١٢ أخذ يوالى الاهتمام بإرسال البعوث إلى السودان للاتصال بأهله وملوكه واستطلاع الأحوال هناك لا سيما بعد ما تواترت الشكوى من التجار المصريين من انعدام الأمن وبعد ما وفد ملك المرفاب ببربر وشرح حالة الانحلال فى سنار كما وفد أحد أفراد عائلة الزبير وشكا من عبث المماليك فى دنقلة . فاذا كان عام ١٨٢٠ أرسل محمد على ابنه اسماعيل على رأس حملة للقضاء على أسباب الفوضى هناك وأرسل معه ثلاثة من نخبة العلماء ليحثوا أهل البلاد على الطاعة بلا حرب لأن الخضوع للسلطان خليفة المسلمين[1] واجب دينى .

ولقد نجحت الحملة فى القضاء على المماليك المسيطرين على النوبة الشمالية كما رفعت لواء الأمن فى مملكة سنار وكانت تشمل دنقلة وبربر والخرطوم وسنار وفازوغلى . ولم يلبث محمد على أن أوفد ابنه البطل ابراهيم إلى السودان لمساعدة اسماعيل فسار بجيش إلى سنار قاصدا بلاد الدنكا على النيل الأبيض ولكنه اضطر

---

(١) بعد ما أتم السلطان سليم الأول فتح مصر فى سنة ١٥١٧ أرسل فى سنة ١٥٢٠ قوة تركية لفتح النوبة السفلى حيث بقيت فى أسوان وأبريم وجزيرة ساى وامتد نفوذ الترك إلى الشلال السادس وعرف الحكام هناك باسم "الكشاف" . أما فى شرق السودان فقد اكتفى الأتراك باحتلال سواكن ومصوع (وألحقتا بولاية الحجاز) وزيلع وبربره (وألحقتا بولاية اليمن) وكان داخل السودان مقسما بين مملكتى دارفور وسنار .

إلى العودة إلى سنار لمرضه فى الطريق . أما جيشه فتابع السير حتى وصل إلى الدنكا ثم إلى جبل تابى بين النيلين الأبيض والأزرق . وسارت حملة أخرى بقيادة محمد بك الدفتردار إلى كردفان وتم الاستيلاء على عاصمتها الأبيض (سنة ١٨٢١) .

و بعد ذلك بعشرين عاما سيرت حملة إلى إقليم التاكا وافتتحت كسلا (١٨٤١).

وقد اهتم محمد على بإرسال البعوث لكشف منابع النيل فأرسل منها ثلاثا أهمها بعثة سليم بك قبودان ودارنو بك وكان أقصى ما وصلت إليه غندوكورو إذ اضطرت للعودة لتعذر سير السفن بسبب قلة غور المياه فى تلك المناطق وهكذا تمهد السبيل لكشف البحيرات الاستوائية على يد الذين أوفدوا بعدها لهذا الغرض كالسير صمويل بيكر .

وكان من مظاهر اهتمام محمد على بالسودان أن قام فى سنة ١٨٣٩ بزيارة ربوعه وتفقد أحواله وهناك أعلن على رؤوس الأشهاد إبطال تجارة الرقيق .

ولقد امتدت حدود الادارة المصرية فى عهد محمد على حتى أصبحت تشمل مديريات فازوغلى وسنار والخرطوم وكسلا وبربر ودنقلة وكردفان ودارفور ، وهى التى صدر بها فرمان التولية بدون حق التوارث بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وهو ينص على مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الواقعة خارج حدود مصر

ولم تعين حدود لتلك " المقاطعات والتوابع والملحقات " ولم يكن ذلك غريبا فى العرف الدولى إذ ذاك فى المعاملات الخاصة بافريقيا فقد كان العالم المتمدين يجهل كل شىء عن بلادها الداخلية حتى سميت بالقارة المظلمة ولهذا كانت الدول تعتمد فى تحديد مناطق نفوذها هناك على المعالم الجغرافية الواقعة على السواحل كالرؤوس والخلجان ومصبات الأنهار وأما مدى مناطق النفوذ فى الداخل فلم توضع لها حدود ثابتة إلا بعد تقدم الاستكشاف فى النصف الثانى من القرن

التاسع عشر، وأما الفرمان الذى صدر فى نفس التاريخ بإثبات حق محمد على وأسرته فى الولاية على مصر بطريق التوارث فقد أرفقت به خريطة بحدود مصر[1] .

وفضلا عن ذلك فقد حصلت مصر على امتياز من السلطان باستئجار مصوع وسواكن نظير جعل سنوى فانهما كما سبق البيان كانتا تتبعان ولاية الحجاز وبهذا دخلتا تحت حكم محمد على منذ حملته على الحجاز، فلما قضى الفرمان الأخير بقصر حكمه على مصر بطريق التوارث ورأى محمد على ضرورة بقاء هذين الميناءين فى يده لأهميتهما للتجارة الخارجية السودانية ولتأمين الاتصال بالسودان فقد عمل وحصل على استئجارهما من السلطان .

وفى الثلث الأول من محرّم سنة ١٢٦٥ (١٨٤٨) وفى الثلث الأخير من شوّال سنة ١٢٧٠ (١٨٥٤) صدر فرمانان بتولية عباس باشا الأول وسعيد باشا على التوالى ونص فيهما على أن الولاية تشمل " مصر وتوابعها " .

وقد كان السودان محل عناية سعيد باشا بوجه خاص فقام برحلة إلى ربوعه ووصل إلى الخرطوم وهناك أمر بإجراء الكثير من الإصلاحات كما أمر بمنع الاتجار بالرقيق وخفض ضرائب الأطيان وأمر بعقد جمعية من أعيان الخرطوم كل عام للنظر فى أحوال البلاد وفكر فى مد خط سكة حديد فى السودان ولكن تنفيذ ذلك لم يتم إلا فى عهد الخديو اسماعيل .

وتحقيقا للقضاء على تجارة الرقيق أنشأ سعيد محطة عسكرية على نهر السوباط للضرب على أيدى النخاسين .

---

(١) لم يعثر على هذه الخريطة فى محفوظات الحكومة المصرية أثناء مفاوضات اتفاق الحدود الغربية الذى عقد بين مصر وإيطاليا فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، فكلفت المفوضية الملكية المصرية بالآستانة بالحصول على نسخة منها من المحفوظات التركية وقد ألحقت بالاتفاق المشار اليه صورة الخريطة التى حصلت عليها المفوضية وهى تعين الحدود بين مصر والسودان فوق خط عرض ٢٣° شمالا على أنه مما يلفت النظر أنه جاء بكتاب : Hertslet Mapof of Africa By Trealy Vol. 11 P. 614.

وهو كتاب شامل لجميع الاتفاقات الدوليــة والمكاتبات المتبادلة بين الدول عن أراضى القارة الافريقية أن فخرى باشا وزير العدل المصرى بعث بمذكرة الى ممثل ايطاليا السياسى بمصر فى يوليه سنة ١٨٨١ يذكر فيها أن فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ يعين حدود السودان على ساحل البحر الأحمر ابتداء من خليج رواى أى من خط ٢١,٥° شمالا الى بوغاز باب المندب . ولا بد أن فخرى باشا قد كتب مذكرته معتمدا على وثائق رسمية .

اسماعيل والسودان والملحقات :

وفى شعبان ١٢٧٩ (١٨٦٣) صدر فرمان بتولية اسماعيل باشا ونص فيه على غرار سابقيه على أن الولاية تشمل "مصر وتوابعها" إلا أن هذه التوابع أخذت تمتــد وتتسع فى ظل اسماعيل العظيم حتى غدت امبراطورية تضم منابع النيــل فى الأقاليم الاستوائيــة وتتناول خليج عدن والساحل الغربى للبحر الأحمر بأكمله وتطل على المحيط الهندى . وهذه هى الخطوات التى تم بها تحقيق ذلك كله :

(١) وجه اسماعيل عنايته من بادئ الأمر الى استعادة حكم مصوع وسواكن كما كان الحال فى عهد أبيه — وكان عباس وسعيد لم يهتما بالاستمرار فى استئجارهما — إذ أدرك أهميتهما لخطوط القوافل التجارية وكمنفذ بحرى لتجارة السودان الخارجية فضلا عن سهولة الوصول الى السودان عن طريقهما .

وفى ١١ مايو سنة ١٨٦٥ أصدر السلطان فرمانا يخول اسماعيل إدارة مصوع وسواكن ومعها مديرية التاكا — وأن التعليمات التى أصدرها اسماعيل إلى المحافظ الذى عينه لمصوع لمــا ينطق بالأهمية الكبرى التى كان يعلقها على هــذا "الموقع الهام" والنتائج التى ينتظرها من "الإصلاحات والتنظيمات الجديدة" لأنه "ميناء تجارى هام وستزداد أهميته على الأيام" حتى إنه أعلن عزمه على السفر إلى تلك الجهة عن طريق رأس الرجاء الصالح متى تم بناء الباخرة مصر "المحروسة" وأمر بإنشاء قصر استعدادا لتلك الزيارة .

(٢) وفى السنة بعينها (١٨٦٥) أرسل حملة إلى أعالى النيل تم لهــا احتلال فاشوده ؛ لتكون قاعدة للعمليات التالية .

(٣) وفى ١٢ محرّم سنة ١٢٨٣ (٢٧ مايو سنة ١٨٦٦) صدر الفرمان الذى يقرر تغيير نظام الوراثة وحصرها فى أكبر الأولاد من ذرية اسماعيل جيلا بعد جيل على أن يشمل التوارث حكم "مصر والأراضى الملحقة بهــا وتوابعها مع قائمقاميتى سواكن ومصوع" وتبعا لذلك رفعت الجزية من ٨٠ ألف كيس إلى ١٥٠ ألف كيس .

(٤) وفى سنة ١٨٦٩ أرسل اسماعيل السير صموبل بيكر على رأس حملة إلى أعالى النيل ونص فى عقد الاستخدام على أن الغرض من هـذه الحملة فضلا عن القضاء على تجارة الرقيق " أن تضم إلى مصر كل البلاد التى يشملها حوض النيل فى افريقية الوسطى " كما نص فى موضع آخر على أن من أغراضها " أن تفتح الطريق للملاحة إلى البحيرات الكبرى التى تتكون منها المنابع الأصلية للنيل فى المناطق الاستوائية " وكذلك أن تنشئ من غندكورو سلسلة من المحطات العسكرية لتأمين التجارة فى كل الحوض الأوسط للنيل ولتأمين المواصلات بين القاعدة الأصلية وأبعد نقطة تابعة لهـا وأنه عند ما يتم إنشاء هذه الخطوط العسكرية التجارية " تضم كل البلاد التى تمر بها إلى الامبراطورية المصرية التى سوف تمتد رقعتها إذ ذاك من منابع النيل إلى البحر الأبيض المتوسط " .

(٥) وفيما بين سـنة ١٨٧١ و ١٨٧٣ تم ارتياد منابع النيـل ورفعت الراية المصرية على الأقاليم الاستوائية وأعلن ضمها لمصر وأنشئت بهـا عدة محطات عسكرية أطلق عليها فيما بعد اسم مديرية خط الاستواء ودخلت اينورو وأوغنده تحت سـيادة اسماعيل واعتنق ملك أوغندة الإسلام وقام بإنشاء مسجد هناك كما كتب بذلك السير صموبل بيكر إلى الخديوى فى مايو سنة ١٨٧٢

(٦) وفى ١٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩٠ (٨ يونيه سنة ١٨٧٣) أصدر السلطان فرمانا يؤيد فرمانـــ مايو سنة ١٨٦٦ بتثبيت حقوق اسماعيل وذريته فى حكم "خديوية" مصر وملحقاتها وسواكن ومصوع وتوابعها .

(٧) وفى سنة ١٨٧٤ كان قد تم اخضاع دارفور على يد الزبير باشا وامتداد النفوذ المصرى إلى جميع مناطق بحر الغزال ونظرا إلى اتساع نطاق الأقاليم الاستوائية التى دخلت تحت الحكم المصرى وصعوبة المواصلات مع الخرطوم وبعد المسافة عنها فقد فصلت تلك الأقاليم عن الإدارة المركزية بالخرطوم وجعلت وحدة قائمة بذاتها وعين الكولونيل غوردون حاكما عليهـا خلفا للسير صموبل بيكر وكانت مهمة غوردون الأولى إتمـام عمل بيكر فى القضاء على تجارة الرقيق وتوطيد سلطة الحكومة باكتساب ثقة الزعمـاء والأهالى وتأمينهم على " الحياة والحرية المقدستين" فقام بمـا عهد إليه وأصبحت منطقة البحيرات ــ ألبرت و"ابراهيم" وفيكتوريا تحت السيادة المصرية .

(٨) وفى ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٩٢ (أول يوليه سنة ١٨٧٥) "صدر خط شريف" الى الخديو اسماعيل بالنزول اليــه عن حكم ميناء زيلع — وكانت تابعة لولاية اليمن — وذلك لقاء زيادة الجزية بمقدار ١٥ ألف ليرة عثمانية سنويا وعلى أثر ذلك ضمت بربرة الى مصر وكذلك ساحل الصــومال إلى رأس غردفوى وفى الحال أوفد اسماعيل أحد أمراء البحرية (رضوان باشا) لتسليم زيلع "والجهات التابعة لها" كما أمر حاكم "عموم شرقى السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر" بالقيام الى زيلع لأن "فيها طرق ومواقع يلزم استكشافها والوقوف على حقايقها وما يكون لازما إليها من الإجراءات والاســتعدادات" ثم أوقف رؤوف باشا محافظا "لزيلع وملحقاتها" وزوده بالتعليمات والمعدات والقوات اللازمة لبسط سيادة مصر على المناطق الداخلية للاتصال بمديريات خط الاســتواء وأوصاه بأنه إذا سأل الإنجليز الذين يترددون على زيلع من عدن عن سبب هذه الاستعدادات يقول لهم "أننا نقصــد كشف منبع نهر سوباط" "وسيأتى من غوندوكرو حضرة غوردون باشا مأمور خط الاستواء" .

(٩) ولم يأت أكتوبر من ذلك العام (١٨٧٥) حتى كان العلم المصرى يرفرف على هرر وكل الأقاليم المجاورة لها والتى كان يتوافد زعماؤها لتقديم الطاعة كما امتد سلطان اسماعيل إلى أقاليم الصومال على المحيط الهندى .

(١٠) وفى ٧ سبتمبر ســنة ١٨٧٧ عقدت اتفــاقية بين الحكومتين المصرية والبريطانيــة بموجبها اعترفت انجلترا بالسيادة المصرية على ساحل الصومال إلى رأس حافون إلا أنها اشترطت صدور تأكيد لهــا من الباب العالى بعدم التنازل بأى وجه أو اعتبار لأى دولة أجنبية عن أى جزء من ساحل الصومال شأنه فى ذلك شأن مصر وجميع البلاد الملحقة بهــا كجزء من الدولة العلية وأن يعترف السلطان بتبعية الصومال لمصر كبقية البلاد التى يتناولها حكم الخــديوى بالوراثة (ولكن السلطان لم يصدر التصريح الذى طلبته انجلترا) .

(١١) وفى ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ (٢ أغسطس سنة ١٨٧٩) صدر الفرمان السلطــانى بتولية الخديو توفيق ونص فيه على توجيه حكم مصر اليــه "بالحدود القــديمة مع الأراضى التى ضمت اليها" كما أدخل نص بحظر على الخديو "أن يتنازل للغير بأى صفة أو لأى اعتبار كليا أو جزئيا عن أى امتياز من الامتيازات التى منحت لمصر وعهد بهــا الى الخديو والتى هى مستمدة من الحقوق الطبيعية

للدولة صاحبة السيادة" وكذلك حظر على الخديو التنازل عن أى جزء من الأراضى الواقعة تحت حكمه .

(١٢) وفى ديسمبر سنة ١٨٨٣ أى فى السنة التالية للاحتلال الانجليزى لمصر أبلغ قائد السفينة الحربية البريطانية " رينجر " الحاكم العام لشرقى السودان أنه تلقى معلومات تفيد أن الحكومة البريطانية قررت عدم المساس بسلطان مصر على سواكن ومصوع وموانىء البحر الأحمر — وكانت الثورة المهدية قد استفحل أمرها واتسع نطاقها إذ ذاك .

ظروف الانسحاب من السودان والملحقات :

على أثر الاحتلال البريطانى لمصر منيت القوات المصرية فى السودان بنكبات متتالية على أيدى رجال الفتنة المهدية وإزاء هياج الخواطر فى مصر عقب وصول أخبار هذه النكبات تظاهرت بريطانيا بأنها تترك لمصر اتخاذ الإجراءات التى تراها إذ صرح ممثلها (السير إيفلن بيرنج — اللورد كرومر فيما بعد) لشريف باشا بأن السودان لا يهم بريطانيا فى شىء وأنه إذا كانت حكومة سمو الخديو ترى بأن مقاطعات كوردفان ودارفور تفيدها بشىء فإن لها مطلق الحرية فى التصرف والقيام بعمل ما تستطيعه للاحتفاظ بها تحت سيطرتها ولكن لا فائدة من مخابرة الحكومة البريطانية فى هذا الموضوع لأنها لن تؤيد الحكومة المصرية فى ذلك مطلقا بأى وجه من الوجوه . وأذيع هذا التصريح على العالم عن طريق نشره فى الأجيبشيان جازيت لتمهيد الأذهان إلى أنه لم يبق من سبيل إلا الانسحاب من السودان نظرا إلى خلو الخزينة وحل الجيش بعد الاحتلال وقد أفصح عن ذلك اللورد ملنر فى كتابه (انجلترا فى مصر) حيث يقول عن هذه المناسبة " أن الرجل المثقل بالديون إذا ما وصل إلى الحد الأقصى من الضيق يجب أن يوطن نفسه على تضحية شطر كبير مما يملكه أولى من التعرض للإفلاس التام " ولكن الخديو أجاب على الممثل البريطانى بأنه ما دامت انجلترا ترفض مساعدته لتوطيد سلطته على السودان فإنه سيطلب إلى الباب العالى أن يستعيد سيادته بنفسه نظير النزول عن الجزية الإضافية التى فرضها السلطان على الخديو فى مقابل التوسع فى أراضيه — فأبدى السير إيفلن بيرنج أنه لا يعارض مبدئيا فى تدخل تركيا بقواتها بشرط أن يكون ذلك على نفقتها وأن تكون سواكن قاعدة لعملياتها .

وإذا رأت انجلترا أن سياسة " عدم الاهتمام " بمصير السودان لم تؤد إلى النتيجة التي ترمى إليها أسفرت عن نياتها الحقيقية بالتقدم " بنصيحة " مؤداها " التخلى عن السودان " حتى يصبح ملكا مباحا لأول من يضع يده عليه Res nullius فتتاح لها الفرصة بهذا لوضع الحجر الأساسى لبناء أمبراطوريتها الأفريقية . وكان السير ايفلن بيرنج قد استشار حكومته بطبيعة الحال قبل الاقدام على إبداء هذه " النصيحة " للخديو وكما يقول اللورد ملنر فى كتابه سالف الذكر " لم تتردد الحكومة البريطانية فى إقرار ممثلها على رأيه بل أقلعت عن موقفها السابق وما أبدته من عدم الاهتمام وأمرت السير ايفلن بيرنج أن يبلغ الحكومة المصرية أنه يجب التخلى عن السودان بأسرع مايستطاع وأنه إذا رفض أحد الوزراء الموافقة على ذلك فيجب أن يعتزل الحكم ". ولقد توالت برقيات وزارة الخارجية البريطانية على ممثلها فى مصر تحثه على الاسراع فى استصدار الأمر من الخديو بانسحاب الجنود المصرية إلى وادى حلفا وهبت الصحافة الانجليزية تناصر حكومتها فكتبت التيمس مثلا تقول " لما كانت مصر قد اشتهر عجزها عن حكم الدلتا بدون مساعدتنا فإن من الحماقة اثقال كاهلها بعبء أراض تبلغ فى اتساعها مساحة الهند " .

وعند ما قدم السير ايفلن بيرنج الى الحكومة المصرية مذكرته الخاصة باخلاء السودان اجتمع مجلس الوزراء تحت رئاسة شريف باشا فى جلسة دامت عدة ساعات أجمع الرأى فيها على أن مصر يجب أن تحتفظ بكل أملاكها فى السودان لأنها الامتداد الطبيعى للأراضى المصرية فضلا عن أنها فتحت على يد الجيوش المصرية ولما أصر الممثل البريطانى على " مشورته " بشدة وصرامة قدم شريف باشا استقالته التاريخية المعروفة وسجل فيها على انجلترا تدخلها غير المشروع واصرارها على تنفيذ مشورة ممثلها دون مناقشة وما فى ذلك من اعتداء على دستور البلاد فضلا عن أنه سجل أن مصر لا تملك التخلى عن السودان لأنه من أملاك الباب العالى وعهد بحكمه إلى مصر .

وفى ٨ يناير سنة ١٨٨٤ شكل الوزارة نوبار باشا بعد ما رفض رياض باشا تشكيلها وعلى الأثر صدرت الأوامر باخلاء السودان ولما لم يكن الباب العالى يملك القوة الكافية للمحافظة على حقوق سيادته فى السودان وفى مصر معا فانه لم يجد

مناصا من الاكتفاء بتوجيه مذكرة احتجاج الى الدول سجل فيها اعتداء بريطانيا على المعاهدات والمواثيق الدولية التى تتضمن سلامة أملاك السلطان وآخرها اتفاق التجرد من المطامع الذى عقد فى الأستانة سنة ١٨٨٢

ولكن بريطانيا مضت فى تنفيذ السياسة التى رسمتها منذ وضع اللورد دوفرين تقريره فى سنة ١٨٨٣ موصيا بتخلى مصر عن السودان وسحب جنودها وموظفيها منه ثم إعادة فتح السودان لحساب انجلترا وحدها وقد وقع الاختيار على الجنرال غوردون ليشرف على إخلاء السودان — ولو أنه هو بعينه كان قد نشر مقالا فى Pall Mall Gazette بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ وصف فيه قرار التخلى عن السودان بأنه "أقصى درجات الجنون" وقال "وإذا نظرنا من وجهة الدفاع عن مصر فان إخلاء السودان لا يمكن تبريره" وقال "إن فى إخلاء السودان ضربة مريعة توجه إلى سلامة مصر وربما إلى السلم العالمى" وعلى أثر وصوله إلى الخرطوم قام نزاع طويل بينه وبين حكومته على الطريقة التى تتبع لإخلاء السودان فقد وجد الحاميات المصرية السودانية موزعة فى عدة مراكز منعزلة بعضها عن البعض الآخر — خط الاستواء وبحر الغزال ودارفور وكسلا وسواكن وبربر وسنار ودنقلة — وأبى عليه شرفه أن ينجو بجلده مع الأوروبيين المجتمعين فى الخرطوم ويترك الأهالى والحاميات تحت رحمة الأقدار فأخذ يوالى إرسال الاقتراح تلو الاقتراح لانقاذ البلاد من الفوضى والحاميات من الهلاك بل لإعادة الهدوء والسكينة إلى البلاد فكانت اقتراحاته تقابل بالرفض البات والتشبث بالقول أن مهمة غوردون سلمية ويجب ألا تنشأ عنها مطلقا أى عمليات حربية. أى التخلى التام لا "الاخلاء" وقد وصف غوردون فى مذكراته محاولاته العديدة وموقف حكومته منه وأثرت هذه السياسة فى نفسه حتى قال فى موضع منها (حين انقطع الأمل فى وصول نجدة إليه) "أنه يشعر بالسعادة حين يفكر أنه سوف لا يضع قدمه أبدا على أرض بريطانيا".

وهناك وثيقة رسمية تكفى وحدها للافصاح عن السياسة الانجليزية فى شأن السودان وهى التعليمات التى صدرت للجنرال ولزلى حين قررت الحكومة البريطانية تحت ضغط الرأى العام العالمى إيفاد حملة لانقاذ غوردون فقد جاء فى نهاية تلك التعليمات "أن سياسة الحكومة ترمى إلى إنهاء عهد السيادة المصرية على

السودان " ولقد عادت هــذه الحملة أدراجها دون إنقاذ غوردون إذ كانت الخرطوم قد سقطت فى أيدى المهديين قبل وصول الحملة إليهــا بيومين ... ... (٢٦ يناير سنة ١٨٨٥) .

وفى ١١ مايو سنة١٨٨٥ أعلنت الحكومة البريطانية فى مجلس العموم أن الحدود المصرية قد أعيدت إلى وادى حلفا .

سلخ الملحقات :

على أثر قرار الانسحاب من السودان (يناير ســنة ١٨٨٤) سارعت الدول إلى تحقيق مطامعها فى الأملاك المصرية وكانت بريطانيا واسطة عقد الطامعين إذ عقدت سلسلة من الاتفاقات باسم "تحديد مناطق النفوذ" تولت فيها التوزيع طبقا لمــا يحقق رغباتها إذ كان يسبق كل اتفاقية أو يصحبها أو يعقبها مغنم جديد لبريطانيا كما يلى بيانه :

(١) فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٤ نزل الأميرال هيويت Hawett الى سواكن وتولى القيادة العسكرية دون استشارة الخديو ولا علمه وعند ما احتجت تركيا على ذلك أجابها السفير البريطانى فى الأستانة بتاريخ ٦ مارس ســنة ١٨٨٤ بأن مجرى الحوادث فى السودان قــد اضطر الحكومة البريطانية الى اتخــاذ بعض الاجراءات الحربية مؤقتا لحماية ثغور البحر الأحمر ولكنها عازمة على أنه حالمــا تعود السكينة الى البلاد فانها لن تعمل شيئا بغير موافقة الباب العالى . بيد أنهــا فى الوقت بعينه .

(٢) أوفدت الميجر هنتر لاحتلال ثغور الصومال والاشراف على المصــالح البريطانية فى هرر التى انسحب منها المصريون بعد تسليمها الى الأسرة التى كانت تحكمها عند احتلالهم إياها ولكن الحبشة لم تلبث أن بسطت سيادتها عليها بالقوة فى ١٨٨٧

(٣) عقدت انجلترا معاهدة مع الحبشة بتاريخ ٣ يونيه ســنة ١٨٨٤ (وكان الأميرال هيويت ممثلا للحكومة البريطانية) وجعلت مصر طرفا فيها (وممثلها بريطانى هو ماسون بك Mason Bay حاكم مصوع) وغنمت الحبشة بموجب هذه المعاهدة استعادة إقليم بوغوص من مصر مع حق الاستيلاء على كل ما فيــه من المبانى

وما يوجد فى المخازن من الذخائر والأسلحة عند انسحاب القوات المصرية كما نص على حق الحبشة فى تعيين مطرانها وأن كل خلاف ينشأ بينها و بين مصر يرجع فى أمره الى انجلترا .

(٤) بادرت انجلترا على أثر احتلالها ثغرى زيلع و بربرة الى عقد اتفاقات مع زعماء القبائل النازلة على الساحل وفى المناطق الداخلية المحيطة بهذين الثغرين وذلك فيما بين أول مايو سنة ١٨٨٤ و ١٥ مارس سنة ١٨٨٦ وبموجب هذه الاتفاقات أخذت العهد على أولئك الزعماء بألا يتنازلوا أو يبيعوا أو يرهنوا أو يسمحوا باحتلال أى جزء من بلادهم إلا لبريطانيا وأن يقبلوا الحماية البريطانية وفى ٢٠ يوليه ١٨٨٧ قامت بريطانيا بإبلاغ الدول رسميا أنها بسطت حمايتها على الساحل الصومالى من رأس جيبوتى الى بندر زيادة .

٥ — كانت فرنسا منذ زمن تحاول الحصول على موقع قريب من مدخل بوغاز باب المندب ولقد أفلحت شركة فرنسية فى شراء مساحة من الأرض "على مسيرة اثنتى عشرة ساعة جنوب مصوع" إلا أن العاهل العظيم الخديو اسماعيل لم يفته الخطر الذى قد ينشأ عن استقرار أقدام الفرنسيين هناك فسعى بواسطة السفارة التركية فى باريس حتى نجح فى شراء هذه الأرض سنة ١٨٦٥ من التاجر الفرنسى "بستره" الذى كان قد أخذها لحسابه بالاشتراك مع شركة فرنسية و بادر بتكليف وكيله فى الآستانة (القبوكتخدا) بعرض تفاصيل الأمر على الصدر الأعظم وكيف أنه خلص هذه الأرض من "أيدى الأجانب" كما أزال من الوجود القول الحاصل بتبعيتها للحبشة" . فلما أعلن القرار الخاص بإخلاء السودان وجدت فرنسا الفرصة سانحة لتحقيق ما أضاعه عليها اسماعيل وسرعان ما عقدت (بين أول أبريل سنة ١٨٨٤ و ٢ يناير سنة ١٨٨٥) عدة اتفاقات مع زعماء القبائل المسيطرة على منطقة جيبوتى وناجورة التى عرفت فيما بعد باسم الصومال الفرنسى وفى ١١ فبراير سنة ١٨٨٥ أخطرت الدول بأنها بسطت حمايتها على تلك المنطقة ولكن تركيا تمسكت بحق سيادتها عليها وطلبت — وحصلت — من انجلترا على تأكيد بعدم المساس بذلك الحق أثناء مفاوضتها مع فرنسا (فى سنة ١٨٨٧) لتحديد مناطق نفوذهما فى شرق البحر الأحمر وتبادلت الدولتان (فرنسا وانجلترا) وثيقة فى هذا الصدد .

(٦) منذ افتتاح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ كانت إيطاليا تسعى جاهدة فى وضع يدها على جزء من ساحل البحر الأحمر وأفلحت تحت ستار شركة Rubattino فى أن تعقد اتفاقا مع بعض رؤساء القبائل فى منطقة عصب Assab لإنشاء محطة تجارية لتموين سفنها (بين ١٨٧٠ و ١٨٨٠) ولما أخذت الشركة توسع دائرة نشاطها بعثت الحكومة المصرية بمذكرة احتجاج إلى الممثل الايطالى لديها مؤكدة سيادة الباب العالى على كل ساحل البحر الأحمر . إلا أن إيطاليا تابعت سياستها بتشجيع بريطانيا، وفى ٣ فبراير سنة ١٨٨٥ احتلت مصوع على يد الأميرال كايمى Caimi الذى أذاع على الأهالى منشورا قال فيه أن حكومته بالاتفاق مع الحكومات المصرية والبريطانية والحبشية قد أمرت باحتلال مصوع "ورفع الراية الإيطالية عليها الى جانب الراية المصرية"، "ولمدة عشرة شهور بقيت الراية والقوات المصرية فى مصوع الى جانب الراية والقوات الايطالية إلى أن انسحبت القوات المصرية فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٥ تنفيذا لأوامر إخلاء السودان ولقد أرادت إيطاليا أن تعتبر هذا الانسحاب "تخليا" يكسبها حق الاحتلال إلا أن الباب العالى احتج على وجود الايطاليين هناك وعده اعتداء على حقوق سيادته، ولما كلف ممثله فى روما أن يطلب بيانات عن ذلك من الحكومة الايطالية أجابه وزير الخارجية أن حكومته كلفت الأميرال باحتلال مصوع إذا رأى فى ذلك ضرورة لاستتباب الأمن والنظام فيها ومع ذلك فانها لا تمانع مطلقا فى الاعتراف للسلطان بحقوق السيادة .

وفى مايو سنة ١٨٨٧ اعترفت انجلترا لإيطاليا بحق الاشراف المطلق على ساحل البحر الأحمر من مصوع الى رأس كاسار وفى ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٨ أعلنت إيطاليا سيادتها على مصوع فأنكرت عليها فرنسا حقها فى ذلك محتجة بأن مصوع ليست ملكا مباحا Res Nulluis إلا أن إيطاليا كانت تعتمد على تأييد بريطانيا فمضت فى سياستها . وفى ٢ أغسطس سنة ١٨٨٨ أعلنت حمايتها على منطقة زولا (جنوب مصوع) وكانت الراية المصرية ما زالت مرفوعة عليها الى ذلك الحين ولم تعبأ إيطاليا باحتجاجات الباب العالى فى (١٨٨٨ و ١٨٩١ و ١٨٩٤) ولا باحتجاجات مصر على هذا الاعتداء على حقوقها بل على الاتفاقات والقوانين الدولية .

(٧) عقدت انجلترا اتفاقات متوالية مع ايطاليا (فى ٢٤ مارس و ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ ثم فى ٥ مايو سنة ١٨٩٤) لتحديد مناطق نفوذ الدولتين فى شرق أفريقيا وبموجب هذه الاتفاقات اعترفت بريطانيا لإيطاليا بمنطقة نفوذ تشمل أراضى واسعة من الحبشة والسودان المصرى باشتمالها على هرر وكل أقليم أوجادين تقريبا والصومال الى رأس غردفوى والمناطق التى احتلتها ايطاليا على ساحل البحر الأحمر وامتدادها فى الداخل الى قرب كسلا بل إن انجلترا خولت ايطاليا حق احتلال كسلا وشقة كبيرة من حوض نهر عطبرة مؤقتا الى أن يتسنى لمصر استردادها (اتفاقية ١٥ أبريل سنة ١٨٩٧) — ومما يجدر ذكره أنه خلال المفاوضات التى جرت بين ايطاليا وانجلترا فى ذلك الشأن كانت الحجة التى تمسك بها المفاوضون الانجليز فى رفض التنازل لإيطاليا عن كسلا " أن كسلا ملك مصر لأن السودان كله ملك الخديو " وإن كان هذا القول لم يمنع انجلترا من التصرفات الأخرى العديدة التى قامت بها فى أملاك مصر . تلك هى النتائج التى أسفرت عنها السياسة الانجليزية حيال الملحقات والأملاك المصرية فى شرق السودان وعلى ساحل البحر الأحمر حيث باتت سواكن الموقع الهام الوحيد الباقى فى أيدى المصريين — تحت سيطرة الانجليز .

انجلترا ومديريات خط الاستواء :

وأما فى داخل السودان فان مديريات خط الاستواء كانت المنطقة الوحيدة التى لم تفلح أيدى المهديين فى الوصول إليها بفضل السياسة الحكيمة التى سار عليها أمين باشا فى إدارة تلك المناطق منذ عين حاكما عاما عليها فى سنة ١٨٧٨ فلقد أفلح فى اكتساب ثقة الأهالى وولائهم التام للحكومة المصرية وعلى يده استتب الأمن والنظام وزال كل أثر للنخاسين وازدهرت الزراعة بل وشىء من صناعة النسيج ونظم استقلال موارد البلاد الطبيعية حتى أصبحت إيرادات الحكومة تربو على المصروفات ولذلك فانه بعد انقطاع المواصلات مع مصر لم يشعر أمين ولا رجاله بشىء من القلق وأجمعوا أمرهم على البقاء فى مراكزهم والاستمرار فى إدارة البلاد باسم الخديو ، ولو أن الحكومة المصرية (نوبار باشا) أرسلت كتابا بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ تخطره بالقرار الذى اتخذته لإخلاء السودان وأنها لذلك لا تستطيع أن ترسل إليه أى مدد

أو معنونة وتنصحه أن يعود إذا أراد عن طريق زنزيبار ونظوا إلى أنها تجهل كل شيء عن حالته هو ورجاله فقد تركت له حرية التصرف كما يشاء .

إلا أنه يظهر أن بقاء أمين باشا فى مديريات خط الاستواء كان ينطوى على خطر مزدوج فى نظر بريطانيا لأنه طالما بقى يحكم البلاد باسم الخديو فإنه يحول دون تحقيق مطامعها فى التغلغل إلى تلك النواحى وبسط نفوذها منها نحو جنوب أفريقيـــة — تحقيقا لمشروع سيسل رودس — وأما إذا أدركه اليأس باستمرار عزلته عن بقية السودان فليس هنـاك ما يضمن عدم تحوله شطر ألمـانيا موطنه الأصلى وكانت بعثاتها العديدة إلى الأنحاء المجاورة.وسياستها حيال زنزيبار وما حولها يثير قلق الإنجليز وينبىء عمـا تسعى ألمـانيا إلى تحقيقه من المطامع هناك . لذلك لم يكن بد من إخراج أمين ومحو كل أثر للسيادة المصرية فى مناطق خط الاستواء ليخلو الجو أمام السياسة الإنجليزية .

بعثة ستانلى :

عمدت انجلترا إلى إذاعة أخبار مثيرة عن موقف أمين فى الأقاليم الاستوائية والأخطار التى تهدد حياته وأن الواجب الانسانى يحتم العمل العاجل لإنقاذه . وما ذلك إلا لتبرير تدخلها مع اكتساب تعضيـد الرأى العام لهـا فى مساعيها " الانسانية " ، ومبالغة فى التستر تباعدت الحكومة ظاهريا عن هذه الحركة وتألفت لجنة أهلية لانقاذ أمين إلا أنه مما يجدر بالذكر أن رئيس تلك اللجنة كان السير وليم ماكينون مؤسس الشركة البريطانية لشرق أفريقية أى الشركة التى كان هدفها الاول التمكين للسيادة البريطانية — تجاريا ثم سياسيا على نحو ما حدث فى الهند وغيرها — على المناطق الواقعة بين النيل وساحل أفريقية الشرقى أى همزة الوصل بين السودان المصرى والأملاك البريطانية فى شرق أفريقية . وعلى الرغم من تعدد الأدلة والشواهد على أن الحكومة البريطانية كانت المحرك الأكبر لحملة الانقاذ فان ستانلى الذى عهد إليه بتلك المهمة كان يصرح بأن من المضحك اتهامه بالعمل لحساب حكومته أو القول أن الغرض من رحلته اختطاف مديريات خط الاستواء من مصر لأن تلك المناطق ليست لها أى قيمة ، ولقد أثار الكولونيل شابى لونج بك حملة فى الصحف الفرنسية فى مصر نبه فيها الأذهان إلى الأغراض

السياسية التى تنطوى عليها تلك الحملة " الانسانية " قائلا أن أمين كما تفيد الرسائل الواردة منه يتمتع بأتم صحة ولا يهدده أى خطر ولكن هذه الحملة هى تكملة لسلسلة السرقات والاعتداءات التى توالت على الأراضى المصرية منذ ١٨٨٢ وأن الغرض الحقيق منها إنزال الراية الخديوية التى ظلت مرفوعة على أعالى النيل واختطاف تلك المناطق من مصر أسوة بزيلع وبربرة وغيرهما من الأملاك المصرية على الساحل الشرقى لأفريقية .

وفى ٢١ يناير سنة ١٨٨٧ غادر ستانلى لندن إلى مصر فى طريقه لإتمام مهمته ولقد زوده الخديو توفيق باشا بخطاب إلى أمين وفيه ينعم عليه برتبة اللواء تقديرا لخدماته فى مديريات خط الاستواء ويخبره بأن الغرض من إيفاد ستانلى إليه هو تمكينه هو ورجاله من الانسحاب والعودة معه مادام ليس فى الاستطاعة إرسال نجدة إليه ومع ذلك فقد ترك له الخديو الحرية المطلقة فى التصرف وتقرير ما يراه فى العودة إلى القاهرة أو البقاء حيث هو مع ضباطه وجنوده . وبعد رحلة طويلة عن طريق رأس الرجاء الصالح والكونغو وصل ستانلى وحملته إلى شاطئ بحيرة ألبرت نيانزا فى ديسمبر سنة ١٨٨٧ ولكنه لم يلتق بأمين باشا إلا فى ٢٩ أبريل سنة ١٨٨٨ وقدم له خطاب الخديو وخطابا آخر من نوبار باشا وعندما فاتحه فى أمر الانسحاب برجاله للعودة إلى مصر أجابه أمين باشا بأنه يقدر الصعوبات التى تلقاها مصر فى سبيل الاحتفاظ بتلك المناطق ولكنه لا يرى لماذا يتحتم عليه الرحيل لا سيما أن الخديو يبلغه فى خطابه أن فى وسعه البقاء فى مكانه على مسئوليته وكذلك نوبار باشا قد كتب إليه بهذا المعنى ثم قال " إنى لا أسمى ذلك تعليمات فليس هناك أمر بالرحيل بل تركت لى الحرية " وأقام ستانلى شهورا طويلة يحاول إقناع أمين بالتسليم بوجهة نظره ولكن دون طائل وفى خلال ذلك عرض عليه حلا من ثلاثة :

(١) الانسحاب برجاله والعودة إلى مصر .

(٢) أو الاستمرار فى حكم البلاد ولكن باسم ملك البلجيك .

(٣) أو يتخذ مركزا له فى الزاوية الشمالية الشرقية من بحيرة فكتورنيانزا لادارة البلاد باسم الشركة البريطانية لافريقيا الشرقيــة وحاول جهده فى اقناعه بقبول الحل الثالث وأن الشركة ستمده بالمعدات اللازمة لبسط سيادتها على أونيورو

وأوغندا والتوغل شمالا الى واديلاى مقر أمين الى ذلك الحين . ولكن أمين ظل ثابتا عند رأيه الأول قائلا أنه مرتبط بواجبه نحو مصر وما دام باقيا هناك فستظل تلك المناطق تابعة لمصر . ووقفت الأمور بينهما عند هذا الحد الى أوائل سنة ١٨٨٩ حيث نفذ صبر ستانلى وقرر اتخاذ سبيل العنف والتهديد لارغام أمين على الرحيل واذا رأى التهديد وحده لم يأت بالنتيجة المطلوبة حاصر معسكر أمين بأتباعه المسلحين فى ٥ أبريل — وكان أمين قد قرر إعادة المرضى والشيوخ مع ستانلى واصطحبهم معه لهذا الغرض — وجمع أمين ورجاله بالقوة وأعلن أنه سوف لا يتردّد فى قتل كل من تحدّثه نفسه بالمقاومة بل أعدم بالرصاص فى الحال رجلا من خدم أمين باشا قال إنه لا يريد الرحيل . ومنذ تلك اللحظة بسط ستانلى حكم الارهاب على الجميع . وفى ١٠ أبريل سنة ١٨٨٩ بدأ ستانلى رحلة العودة وفى موكبه الظافر أمين باشا ومعه من المصريين والسودانيين والأوربيين ٥١ من الضباط والجنود والموظفين ١٢٦ من الخدم . وهكذا تم انقاذ أمين باشا أو اخلاء الأقاليم الاستوائية من المصريين وتمهيد السبيل لتحقيق المطامع البريطانية فيها .

وفى أوائل ديسمبر سنة ١٨٨٩ وصل ستانلى إلى ساحل زنزيبار ، وكان أمين قد فارقه بمجرد دخوله إلى المنطقة الألمانية فى ٤ ديسمبر — وعلى أثر وصوله إلى انجلترا تم إبرام اتفاقية بين بريطانيا وألمانيا فى أول يوليه سنة ١٨٩٠ لتحديد مناطق نفوذ الدولتين فى شرق أفريقية وبموجبها حصلت انجلترا على الاعتراف بأن منطقة نفوذها تشمل الأقاليم الواقعة شمال خط يمتد من الكونغو غربا عند خط العرض (١) جنوب خط الاستواء إلى بحيرة فكتوريا نيانزا فساحل المحيط الهندى شرقا وبذلك اطمأنت انجلترا من ناحية التنافس الألمانى ولم تلبث أن أوفدت الكابتن لوجارد إلى أوغندة فى أكتوبر سنة ١٨٩٠ فأرغم ملكها بقوة السلاح على توقيع معاهدة يعترف فيها بالحماية البريطانية لمدة عامين وبعد جولة مسلحة فى أونيورو وبقية الأقاليم الاستوائية عاد إلى أوغندة وأرغم ملكها للمرة الثانية (فى مارس سنة ١٨٩٢) على توقيع معاهدة أخرى يعترف فيها بالحماية الدائمة ولكن الحكومة البريطانية جددت المعاهدة فى ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣ على أثر انسحاب الشركة وتخليها للحكومة عن حقوقها .

وفى يوم ١٨ يونيه سنة ١٨٩٤ أعلنت الحماية البريطانية على أوغندة ثم أعلن امتداد هذه الحماية إلى أونيورو والأقاليم المجاورة فى ٣٠ يونيه سنة ١٨٩٦ وفى خلال ذلك

عقد اتفاق بين انجلترا وملك البلجيك فى ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ لتحديد مناطق النفوذ بين الكونغو وبريطانيا فى وسط أفريقية وبموجبه اعترفت بلجيكا بحدود منطقة النفوذ الانجليزى كما نص عليها فى الاتفاق الانجليزى الألمانى (يوليه ١٨٩٠) وحصلت انجلترا على حق استئجار منطقة فى أراضى الكونغو تمتد من بحيرة تنجانيقا إلى بحيرة البرت ادورد فى مقابل تحويل الكونغو مثل هذا الحق فى منطقة وادى النيل تمتد شرقا من بحيرة ألبرت إلى شمال فاشودة عند خط عرض ١٠° وغربا إلى حدود الكونغو — أى كل مناطق فاشودة وبحر الغزال وبحر العرب ولادو ووادلاى وكان الغرض الأساسى من هذه الاتفاقية فضلا عن الحصول من دولة مجاورة على الاعتراف بمركز بريطانيا فى الأقاليم الاستوائية تأمين الاتصال بينها وبين المناطق الانجليزية فى جنوب أفريقية — تنفيذا لمشروع سيسل رودس — ومن جهة ثالثة لإيجاد حائل بين الكونغو الفرنسى وأراضى وادى النيل وإذ كانت بريطانيا تعلم مطامع بلجيكا القديمة فى تلك المناطق ومحاولاتها العديدة لمد نفوذها إلى أعالى النيل فقد احتاطت لمقتضيات السياسة البريطانية فى المستقبل بأن استترت خلف السيادة التركية والمصرية على أعالى النيل وتبادلت مع بلجيكا فى يوم توقيع الاتفاق وثيقة تؤكد عدم إنكار الطرفين لحقوق تركيا ومصر هنالك. وإذ أمنت انجلترا على مركزها فى الأقاليم الاستوائية من كل النواحى بعد ما قبضت على مفتاحى البحر الأحمر فى قناة السويس وخليج عدن (فى زيلع وبربرة وساحل الصومال) ووطدت أقدامها كذلك فى شرق أفريقية وشرعت فى مد خط حديدى بين ممباسا وأوغندة عادت توجه عنايتها إلى السودان فاستعادت كسلا لمصر من إيطاليا فى فبراير سنة ١٨٩٦

الحملة الفرنسية إلى فاشودة وإعادة فتح السودان :

كان التنافس الاستعمارى بين فرنسا وانجلترا على أشده فلا عجب أن كانت فرنسا ترقب باهتمام خطوات السياسة الانجليزية حيال الأملاك المصرية فى شرق وجنوب السودان وتوالت تصريحات الساسة الفرنسيين فى البرلمان الفرنسى بأن التصرفات التى تمت باطلة من الوجهة الدولية وكان الاعتقاد السائد لدى الكثيرين من المتبعين لأدوار التدخل الانجليزى فى وادى النيل أن انجلترا بعد أن تم لها اخلاء السودان من المصريين ووضع يدها على منافذه الشرقية والشمالية ومنابع النيل

فى الجنوب كانت تعتزم التوسع تدريجيا من أوغندة بالزحف شمالا حتى يتم لها بسط سلطانها على السودان . لذلك تفتق ذهن أولى الأمر فى فرنسا عن خطة تحول من ناحية دون تحقيق مطامع انجلترا فى أعالى النيل ومن ناحية أخرى تدرأ خطر المطامع البلجيكية فى تلك المناطق . واذا لم تسفر هذه الخطة عن ظفر فرنسا بتلك المنطقة لنفسها تيسر لها على الأقل أن تفتح باب المناقشة دوليا فى المسألة المصرية السودانية بحذافيرها ومن ثم توضع الأمور فى نصابها باعادة الحقوق لأصحابها أما الخطة المشار اليها فهى تتلخص فى ايفاد حملة عسكرية من الكونغو الفرنسى لاحتلال فاشودة على أن تتقدم لامدادها بعثة أخرى من الشرق عن طريق جيبوتى والحبشة .

ولقد وضعت هذه الخطة بتكتم تام حتى اذا كان ٥ مايو سنة ١٨٩٣ استدعى رئيس الجمهورية (كارنو) الضابط الذى وقع عليه الاختيار لقيادة الحملة وهو الليوتنان كولونيل Monteuil وصارحه بأن مستقبل فرنسا ومركزها فى العالم يتوقف على نجاح حملته وأضاف " أنى أريد فتح باب المسألة المصرية ولتحقيق هذا الغرض يجب أن تقوم حملة فرنسية باحتلال نقطة معينة فى الأراضى المصرية فان انجلترا سوف تحتج وعندها ترغمها أوربا على اخلاء وادى النيل " ثم أوضح له السبب فى اختيار فاشودة بالذات لأنها :

(١) عاصمة مقاطعة مصرية .

(٢) وأنها مفتاح مصر بفضل موقعها الجغرافى عند ملتقى الصوباط بالنيل .

(٣) لأنها على امتداد الأملاك الفرنسية فلا حاجة إلى اختراق أراض أجنبية للوصول إليها ، وعلى الرغم من الرغبة فى الاسراع بالتنفيذ ومن إرسال بعض الضباط والجنود للشروع فى الخطوات التمهيدية فقد تأخر قيام الحملة وإعدادها انتظارا لإقرار الاعتمادات المالية من البرلمان فضلا عن التغيير الوزارى المتواصل ومن ناحية أخرى فقد رؤى من اللازم أن يسبق الحملة تسوية الخلاف الناشب مع بلجيكا حول حدود الكنغو كى يتسنى تنظيم ارسال المؤن والامدادات وأخيرا عند ما وافق البرلمان الفرنسى على فتح الاعتماد اللازم للحملة فى ٩ يونيه سنة ١٨٩٤ كانت انجلترا قد عقدت قبل ذلك بقليل اتفاقيتها مع الكونغو (فى ١٢ مايو) لهذا رأى ولاة الأمور فى فرنسا العدول عن حملة فاشودة فاستدعوا Monteuil فى ٢٢ أغسطس وهو على وشك التحرك برجاله نحو وادى النيل وفى خلال ذلك كان

أمر الحملة قد شاع وتناولته الصحف الانجليزية ومجلس العموم البريطانى بالتساؤل والتعليق بين حين وآخر وأخيرا وقف السير أدوارد غراى فى ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ فى مجلس العموم وألقى تصريحا ملؤه التهـديد نحو فرنسا مرددا الزعم بأن منطقة النفوذ الانجليزى تتناول وادى النيل بأكمله ومن ناحيـة أخرى فان الصحف البريطانية كانت قد دأبت على القيام بحملة منظمة لمطالبة الحكومة بالعمل على استعادة السودان ، كما أن الحكومة البريطانية كانت قد بدأت منـذ أواخر سنة ١٨٩٥ تذيع أخبارا مثيرة عن نشاط المهديين وتهديدهم لمصر ، ولم تلبث أن أرسلت أمرا إلى السير هربرت كتشنر تلقاه فى منتصف ليل ١٢ مارس سنة ١٨٩٦ بأن يتقدم الى السودان على رأس القوات المصرية والانجليزية — ولم يبلغ هذا القرار الى الحكومة المصرية إلا بعد ظهر يوم ١٣ مارس .

حيال نشاط انجلترا وشروعها فى اتخاذ الخطوات الأخيرة لبسـط سيادتها على السودان — من الشمال لا من الجنوب كما يظن أولا — رأت فرنسا أن الفرصة الوحيدة الباقية أمامها للتدخل فى شئون وادى النيل قد أصبحت على وشك أن تفلت منها فأصدرت أمرها إلى الكبتن مرشان بالسفر لقيادة الحملة الى فاشودة (فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٦) تنفيذا لخطتها الأولى . وفى ١٠ يوليه سنة ١٨٩٨ وصل إلى فاشوده ورفع عليها العلم الفرنسى وكان يؤمل أن يجد فى انتظاره هناك المدد المتفق على إرساله بطريق الحبشة إلا أنه لم يجد أحدا — وكان المدد فى الواقع قد وصل فى ٢٢ يونيه الى نقطة تبعد ٩٦ كيلو مترا عن فاشوده وكان مكونا من قوة حبشية كبيرة تحت قيادة ضابط فرنسى ولما لم يسمعوا شيئا من الأخبار عن حملة مرشان عادوا إلى بلادهم نظرا إلى قلة المؤن وتفشى الحمى والموت بين الجنود — وإذ كان قد تم لكتشنر القضاء على جنود المهديين بعـد موقعة أم درمان (٢ سـبتمبر سنة ١٨٩٨) فقد تقدم تنفيذا للتعليمات التى لديه لعدم تمكين " أى قوة حبشية أو فرنسية " من ادعاء أى حقوق على أراضى وادى النيل . وفى ١٧ سبتمبر وصل إلى فاشودة والتقى بمرشان وإذ رفض هـذا أن ينسحب بجنوده إلا إذا وصـلته تعليمات بذلك من حكومته فانه أحرجه بقوله وهل لديك تعليمات من حكومتك بأن تحول دون رفع الراية المصرية وإعادة السيادة المصرية على أملاكها القديمة كمديرية فاشودة . عند ذاك أجاب مرشان بالنفى . فاكتفى كتشنر بذلك وفى ٢٠ سبتمبر رفع العلم المصرى عند ملتقى الصوباط بالنيل وعهد إلى قوة من الجنود والمدفعية

بحراسته . وعاد كتشنر إلى أم درمان ثم انسحب مرشان إلى فرنسا عن طريق الحبشة وجيبوتى بعد مخابرات عديدة بين فرنسا وانجلترا تمسكت فى خلالها انجلترا بحقوق السيادة المصرية على السودان مؤكدة أن السودان كان وسيبقى إلى الأبد ملكا لمصر واستعانت فى موقفها أمام فرنسا بخطاب من بطرس باشا غالى إلى اللورد كرومر بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٨ وفيه يقرر الوزير المصرى أن مصر لم يغب عن بالها مطلقا أمر استعادة أقاليمها السودانية لأنها مصدر حياتها ويطلب بمناسبة المفاوضات الدائرة مع فرنسا حول حادث فاشودة التوسط للاعتراف لمصر بحقوقها التى لا تقبل المنازعة وكذلك لكى ترد اليها الأقاليم التى كانت تحتلها إلى حين قيام الفتنة المهدية .

وانتهى الخلاف بين الدولتين بعقد اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ وبموجبها تعهدت فرنسا بألا تسعى للحصول على أراض ولا أى نفوذ سياسى فى أى جهة تقع الى الشرق من خط عينت حدوده ومعالمه بحيث يبعد فرنسا نهائيا عن وادى النيل .

اتفاقية السودان :

أما عن سياسة انجلترا فى داخل السودان فقد توجت بنجاح آخر بالاتفاقية التى عقدتها مع مصر (أو أملتها عليها) فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وبموجبها احتفظت انجلترا لنفسها بجميع مزايا السيادة الفعلية وأبقت لمصر منها الاسم لا تعففا واحتراما للحق وللعهود والمواثيق الدولية ولكن تحقيقا لمصلحة مادية هى الحاجة الى استخدام الجنود المصريين فى توطيد أسباب الأمن والنظام وتعبيد الطرق ومد الخطوط الحديدية واقامة المنشآت العامة وبالجملة التمهيد لاستغلال موارد البلاد على حساب الخزينة المصرية — هذه الخزينة التى أقامت انجلترا الدنيا وأقعدتها من أجل احتلالها واتخذت من ذلك وسيلة لبدء التدخل الفعلى فى شؤون مصر وعندما تم لها احتلالها لم تتورع من إثقال كاهلها بنفقات جيش الاحتلال بأكملها — الى حد تكليفها بدفع نفقات إنشاء مقبرة للجنود البريطانيين الذين قتلوا فى موقعة التل الكبير . .

من أجل ذلك أبقت لمصر السيادة الاسمية على السودان وعلى الرغم من إدراك مجلس شورى القوانين لحقيقة الموقف فانه لم يكن يتردد فى الموافقة على الاعتمادات اللازمة لمواجهة عجز ايرادات الحكومة السودانية " نظرا إلى أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر " وعندما احتج المجلس فى سنة ١٨٩٩ على عدم عرض الميزانية السودانية عليه رأى اللورد كرومر إجابة المجلس الى طلبه تهدئة للخواطر التى ثارت عقب توقيع اتفاقية السودان . وفى ذلك يقول تقريره عن سنة ١٩٠٠ " لاحظت فيما أبداه مجلس شورى القوانين من الملاحظات أثناء النظر فى ميزانية السنة الحالية أن المجلس المذكور يوافق على المصروفات المقدرة لحكومة السودان لأن الأعضاء يعتبرون تلك البلاد جزءا من كيان مصر لا يتجزأ . وهذا الرأى و إن كان صحيحا فى الجوهر إلا أن نظام الحكم فى السودان مقيد بنصوص الوفاق المبرم بين مصر و بريطانيا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وحيث إنه من الجائز أن يكون بعض أعضاء هذا المجلس غير محيط بمرمى هذه الوثيقة إحاطة تامة فأنتهز هذه الفرصة لأبين أنها لم تبرم لرغبة فى النفس أو لغرض انتقاص حقوق مصر الشرعية . فأغراض واضعيها الأصلية كانت أولا توطيد أركان حكومة صالحة لشعب السودان وثانيا وقاية هذه البلاد من الارتباكات الخاصة التى خلقها فى مصر نظام دولى (أى الامتيازات) ولا يجهل أعضاء المجلس على ما أظن ما تؤدى اليه هذه الارتباكات من شتى العراقيل .

" وقد لاحظت أيضا أن المجلس المذكور يطلب تبليغه تفاصيل إيرادات حكومة السودان ومصروفاتها ومن البين أنه لا يمكن أن تعارض فى إجابة مثل هذا الطلب الحق . ولذلك عنيت بتلبيته وأرسلت إلى المجلس المشار إليه ميزانية حكومة السودان عن السنة الحالية " ونظرا إلى استمرار حالة الثورة النفسية فى مصر من ناحية المركز الذى اغتصبته انجلترا لنفسها فى السودان عاد اللورد كرومر إلى تبرير الاتفاقية فى تقريره الذى رفعه فى سنة ١٩٠٣ عن الحالة فى مصر والسودان خلال سنة ١٩٠٢ فقال أنها " — أى الاتفاقية — وضعت لتخليص السودان ومصر أيضا فى إدارة شؤون السودان من القيود الدولية المشوشة التى آلت إلى كثير من الاختلاط والارتباك فى الادارة المصرية وأضاف أنه لولا هذا الاعتبار لما كان هناك داع من الوجهة الإنكليزية يدعو إلى رفع الراية الإنكليزية على الخرطوم أكثر مما يدعو إلى رفعها على أسوان أو طنطا " .

الاتفاقية فى نظر القانون الدولى :

يرى رجال القانون الدولى أن اتفاقية السودان لا قيمة لها وتلخص الأسباب التى يوردونها فيما يلى :

(١) لم تكن لمصر الصلاحية الدولية لعقد اتفاق دولى لأنها لم تكن دولة كاملة السيادة وهو الشرط الأساسى فى الاتفاقات السياسية الدولية .

(٢) لا يملك الخديو حق توقيعها لأنه كان يستمد سلطته من الفرمانات وآخرها فرمان سنة ١٨٩٢ الصادر بتولية الخديو عباس الثانى وهو ينص صراحة على ما ينقض الاتفاقية لأنه يحظر على الخديو التنازل عن شىء من الأراضى الواقعة تحت حكمه أو عن شىء من الامتيازات الممنوحة له من السلطان .

(٣) لا تملك انجلترا التحرر من التزاماتها فى المعاهدات الدولية السابقة على اتفاقية السودان — معاهدات لندن فى سنة ١٨٤٠ و ١٨٤١ و باريس سنة ١٨٥٦ و برلين سنة ١٨٧٨ — وفيها كلها تعهدت باحترام سيادة الدولة العلية وعدم المساس بأراضيها ، وكذلك فى بروتوكول التجرد من المطامع الذى وقعته الدول فى مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢ فضلا عن تبليغها واعترافها بكل الفرامانات الصادرة للخديويين وآخرها فرمان سنة ١٨٩٢ هذا إلى أن انجلترا صرحت مرارا عديدة بلسان رجالها المسئولين أن السودان جزء من الأراضى العثمانية وأنها لاتنكر سيادة السلطان ومصر على السودان وملحقاته — كما حدث عند اتفاقيتها مع فرنسا لتحديد مناطق النفوذ بينهما فى البحر الأحمر وكذلك عند عقد اتفاقية الكونغو — وكان هو السلاح الذى استخدمته ضد فرنسا فى حادث فاشودة .

نظرية الفتح و إعادة الفتح :

لايمكن تبرير مركز انجلترا فى السودان على أساس نظرية الفتح لأن الفتح لايوجد إلا إذا كان البلد مباحا بلا صاحب Res Nullius وهو مالم يكن شأن السودان ولا الملحقات لأنه لم يصدر قبلها تصريح من مصر بأنها تخلت نهائيا عن حقوقها هناك . وما دامت انجلترا قد احتجت على تدخل فرنسا باسم حقوق الخديو فلا مجال لتدخل دولة سواها .

أما نظرية إعادة الفتح فلا تستفيد منها سوى الدولة صاحبة الفتح الأول أما اشتراك انجلترا فى إعادة الفتح فانها لم يدعها اليه أحد ولا يوجد أى اتفاق بشأنه يرتب لها حقوقا فى نظير ذلك ، وعلى فرض أنها كانت قد حصلت من مصر على مثل هذا الاتفاق فانه يكون بلا قيمة لأن الخديو لا يملك عقده ومن ناحية أخرى فان المعاهدات الدولية تترك للسلطان وحده حقوق السيادة وهو لم يؤخذ رأيه — بل احتج على اتفاقية ١٨٩٩ كما احتج قبلها على كل الاعتداءات التى وقعت على الملحقات المصرية وانتهزت الدولة العثمانية فرصة اشتراكها فى مؤتمر برلين (نوفمبر سنة ١٨٨٤ الى فبراير سنة ١٨٨٥) فأعلن مندوبها سعيد باشا فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ ثم فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٥ بأن السودان لا يخضع الا لسلطة الباب العالى ولا يتبع الا سيادة السلطان .

وفى الواقع أن المركز الحقيقى لانجلترا فى السودان قد قرره وكيل خارجيتها برودريك فى مجلس العموم فى جلسة ١٨ فبراير سنة ١٨٩٩ حيث قال ردا على سؤال للمستر مورلى فى ذلك الصدد "إن صلتنا بالسودان لاتقوم على قاعدة ولا قانون".

قصر رأس التين فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٦

حسين حسنى
السكرتير الخاص لجلالة الملك

المطبعة الأميرية ٩٨ ١٥٠ - ١٩٤٦ - ١٠٠٠

